مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٢٨ع٨ ص ص: ١٢١– ١٣٦ (٢٠٢٠م)
DOI:10.4197/Art.28-8.5

ما يَرُدُّ الحروفَ إلى أصولها في الأسماء بين القوّة والضعف

رفيع بن غازي نافع السلمي
أستاذ النحو والصرف بقسم للغة العربية
جامعة الملك عبدالعزيز بجدة

مستخلص. يهدف البحث إلى جمع ما يردّ الحروف إلى أصولها في الأسماء، ودراستها دراسة مفصلة لذلك؛ لاستظهار الأقوى والأضعف منها في الردّ. وقد توصّل إلى نتائج، منها أن الذي يردّ الحروف إلى أصولها في الأسماء خمسة، أمكن ترتيبها وفق القوّة على ما يلي: التصغير فالتكسير فالنسب فجمع المؤنث السالم ثم التثنية. ومقياس المفاضلة بينها كثرة الردّ.

كلمات افتتاحية: الصرف، رد الحروف، أصولها، الأسماء

المقدمة

لما تجلّى للمتقدّمين أنّ أكثر الأسماء العربية ورودا ما كان على ثلاثة أحرف، وأنّ قليلا منها قد جاء على حرفينِ، اختلفوا[1]: ذهب أكثرهم إلى أنّ أقلّ ما يكون عليه الاسم ثلاثة أحرفٍ، حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه، وما جاء على حرفينِ فإنّه محذوف الثالث. ونُقل عن الكوفيين– وقيل: الفراء– أنّ أقلّ ما يكون عليه الاسم حرفانِ. ومن هذا الاختلاف انبثقت – من وجهة نظري – فكرة ردّ الحروف إلى أصولها، إذ أخذ القائلون بحذف الحرف الثالث ممّا جاء من الأسماء على حرفينِ يستدلّون بطرق في ردّ ذلك المحذوف، ثمّ توسّعوا ليشمل ردّ الحرف المبدل إلى أصله في الأسماء والأفعال.

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد في شرح التسهيل، ١٤٢٢ه (٤/ ٩) ، والصاعدي، تداخل الأصول، ١٤٢٩ه(٩١/١).

وإنّ الناظر فيما استدلّ به هؤلاء في مؤلفاتهم على ردّ الحروف إلى أصولها في الأسماء[1] ليجد أمرينِ:

الأول: أنّ الطرق التي نصّوا على أنّها تردّ الحروف إلى أصولها متعددة، وأنّها ممّا يستلزم فيها التغيير، كالنسب والتكسير والتصغير. وهذا الأمر قد بُحث، وممن بحثه عبدالكريم الزهراني في رسالة ماجستير، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، وكان عنوان رسالته" ردّ الألفاظ إلى أصولها، دراسة صرفية تحليلية".

الثاني: أنّ بين هذه الطرق تفاضل في ردّ المحذوف إلى أصله، إذ منها القوي، ومنها الضعيف. وهذا الأمر لم أجد مَن كشف اللثام عنه؛ لذلك جاء هذا البحث.

أهميّة البحث

الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما الأشياء التي نصّ النحويون على أنهّ تردّ الحروف إلى أصولها في الأسماء؟ وما الذي يصلح منها بعد البحث للردّ، ومالا يصلح؟ وما مقياس مفاضلة العلماء بين هذه الأسماء في قوّة الرد أو ضعفه؟ وما أقواها ردّا، وما أضعفها؟، وما أنواع ردّ الحروف إلى أصولها؟، وما أسباب الردّ؟.

منهج البحث

وصفيّ تحليليّ.

(١) هناك طرق – أيضا – متعددة في الاستدلال على ردّ الحروف إلى أصولها في الأفعال ، كالاشتقاق، والتصريف، والضمائر.

خطة البحث

اكتمل البحث في مقدّمة، ودراسة لما يردّ الحروف إلى أصولها في الأسماء، وخاتمة. فالمقدّمة ما تقدّم ذكره إلى ما أنا متحدّث عنه، والدراسة بها أمرانِ: جمعُ ما تناثر في مؤلفات النحويين ممّا نصّوا فيه على ذلك الرادِّ، وبحثٌ تفصيليٌّ لكلّ واحدٍ منها، مع ما أمكن استنتاجه من ذلك الردّ في تبيان المفاضلة بين ما يردّ الحروف إلى أصولها من حيث القوة والضعف. أمّا الخاتمة فبها أبرز ما توصل إليه البحث.

دراسة ما يردّ الحروف إلى أصولها في الأسماء

جمع الدكتور الزهراني[2] كلّ ما تناثر في كتب النحويين مما يردّ الحروف إلى أصولها في الأسماء والأفعال على حدٍّ سواء، ولم يُغفل منها شيئا. ونحن إذا استبعدنا منها ما يخصّ الأفعال فإنّها ثمانية، هي: التصغير، والتكسير، والنسب، والتثنية، وجمع المؤنث السالم، والإضافة، والإمالة، والضرورة الشعرية. وهذه الثمانية منها اثنانِ غير صالحينِ للمفاضلة مع نظائرهما؛ لأنّهما غير لازمينِ في كلام العرب، وهما الضرورة الشعرية والإمالة، فالضرورة من مسمّاها خاصّة بالشعر، وأيضا فإنّا "نجد الشاعر يزيدُ ما لا أصل له في الكلام"[3]، أمّا الإمالة فإنّ " من العرب من يُميل ، ومَنهم ما لا يميل" [4]. أمّا الستة الباقية فإنّي رأيتُ ترتيب دراستها على ما يلي:

(٢) ينظر: الزهراني، رد الألفاظ إلى أصولها،١٤١٧ه (٥٤-٥٥).
(٣) ابن السيد، الحلل في إصلاح الخلل (٣٧٩).
(٤) الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢٨ه (١٤٤/٦).

أوّلا: التصغير

التصغير يدلّ على الاختصار، وصغر المسمّى؛ لأنّك إذا قلت: جُبَيل، فإنّك تريد جبلا صغيرا،" فاختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغيّر الاسم– الزيادة عليه– علما على ذلك المعنى"[١]. وتغيّر الاسم بالتصغير يكون بأربعة أشياء أساسية: ضمّ الأوّل، وفتح الثاني، وزيادة ياء ثالثة ساكنة تسمّى ياء التصغير، وكسر ما بعد الياء فيما زاد على ثلاثة أحرف، وقد اجتمعت في تصغير (درهم) على: دُرَيهِم. وبناءً على هذه التغييرات الأساسية الأربعة فإنّ التصغير قد يردّ حروفا إلى أصلها.وردّه يكون على قسمين:

القسم الأول: ردُّ حرف محذوف . وهو على نوعين: ردّ الحرف المحذوف الثالث إلى أصله، وردّ تاء التأنيث ممّا جاء من الأسماء المؤنثة الثلاثية بغير علامة.

النوع الأول : ردّ الحرف المحذوف الثالث إلى أصله. لما كانت ياء التصغير لا تقع إلا ثالثة فإنّ التصغير يردّ الحرف الثالث ممّا ظاهره من الأسماء على حرفين، سواء أكان المحذوف من أوّل الكلمة(الفاء) أم وسطها(العين) أم آخرها(اللام)، وسواء عوّض عن المحذوف أو لم يعوّض.

فممّا جاء محذوف الأوّل قولهم في المصدر: عِدة وزِنة، الأصل فيهما: وِعْدَة ووِزْنَة؛ لأنّهما من الوَعْد، والوَزْن، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنُقلت إلى الحرف الساكن بعدها، ثمّ حُذفت، وعوّض عنها التاء في الآخر[٢]، فإذا صغّر ذلك المصدر عادت الواو؛لزوال موجب الحذف، تقول: وُعَيْدة ووُزَيْنة.

وممّا جاء من المحذوف الوسط(مُذْ) إذا سُمِّي به، و(سَه) لغة في الاست، إذ الأصل في مذ:مُنْذ، حُذفت منه النون ؛للتخفيف، والأصل في سَه: سته، حُذفت منه التاء، بدليل قولهم في التكسير: أستاه[٣]. فإذا صُغِّرا رُدَّ الحرف المحذوف فيهما، تقول: مُنَيْذ وسُتَيْه.

أمّا المحذوف الآخر فعلى ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يكون المحذوف بلا عوض، نحو: يَدٍ وحَرٍ وفَم، فإنّك تقول في يَد: يُدَيّة بردّ الياء المحذوفة، وإدغامها في ياء التصغير، إذ الأصل: يدي، بدليل قولهم في التثنية: يديانِ وفي التكسير: أَيدٍ وأيادي. وتقول في تصغير حَرٍ: حُرَيح، بردّ الحاء؛ لأنّ أصله: حرح، بدليل تكسيرهم له على:أحراح، وتقول في تصغير فم: فُمَيّ، بردّ الواو؛ لكن لما اجتمعت الواو مع ياء التصغير الساكنة أُبدلت الواو ياءً وفق القاعدة المقرّرة: متى اجتمعت الواو والياء وكانت الأولى منهما ساكنة أُبدلت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء[٤].

الضرب الثاني: أن يكون المحذوف بعوض، وهو على نوعينِ: إمّا أن يكون العوض في أوله أو في آخره، فإن كان في أوله، فنحو: ابن واسم، فإنّ همزة

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥ه (٢٣١/٥)

(٢) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢٨ه (٣٧٠/٧).
(٣) ينظر: المصدر السابق(٣٧٥/٧).
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي، ١٩٩٣م (٤٦١).

الوصل فيهما عوض عن الواو المحذوفة، إذ الأصل في ابن: بنو؛ لقولهم: البنوّة، وفي اسم عند البصريين سمو؛ لقولهم في التكسير: أسماء، بإبدال الواو همزة لتطرّفها بعد ألف، فإذا صُغّرا استغني عن همزة الوصل بتحريك ما بعدهما، وعادت الواو الأصلية، لكن التقاءها مع ياء التصغير أوجب إبدالها ياءً، وإدغامها في الياء قبلها وفق القاعدة المتقدّمة، تقول: بُنَيّ وسُمَيّ.

وقد قال بعضهم: إنّ المحذوف من ابنٍ ليس واوا؛ إنّما هو ياء" من بَنيتُ؛ تشبيها للولد ببناء الباني"[١]، وحينئذٍ يكون التصغير هنا– غير دالّ بطريقة مباشرة على المحذوف أهو ياءٌ أم واو؟.

وإن كان العوض في آخره، فنحو: سنةٍ وعِضَةٍ، التاء فيهما عوضٌ عن اللام المحذوفة، سواء أكانت واوا أم هاءً، فمَن قال إنّها واو، بدليل قولهم في الجمع: سنوات وعضوات، والأصل: سِنوة وعِضْوَة ، ردّها في التصغير، ثمّ أبدلها ياءً، وأدغمها في الياء قبلها وفق ما تقدّم، فقال: سُنيَّة، وعُضيَّة. ومَن قال إنّ اللام فيها هاءٌ؛ لقولهم في سنة: سانهتُ وفي عِضة: عِضاهة ردّها في التصغير، فقال: عُضَيْهَة وسُنَيْهَة[٢].

الضرب الثالث: أن يكن المحذوف مبدلا عنه، نحو: أختٍ وبنتٍ، التاءُ فيهما ليست للتأنيث؛ لسكون ما قبلها، وإنّما هي بدل عن الواو المحذوفة. ودليل أنّها الواو قولهم: الأخوّة والبنوّة[٣]. فإذا صغّرتا ردّت الواو المحذوفة، وأبدلت ياءً، وأدغمت في الياء قبلها وفق ما تقدّم، ثمّ أُلحقت تاء التأنيث في الآخر؛ استشعارا بالتأنيث[٤]، تقول: أُخيَّة وبُنيَّة.

النوع الثاني: ردّ تاء التأنيث ممّا جاء من الأسماء المؤنثة الثلاثية بغير علامة.

الأصل في الأسماء المؤنثة أن تكون بعلامة دالّة عليها، وما جاء منها بغير علامة قدّرت فيه تاء التأنيث، فإذا أرادوا تصغير تلك الأسماء ردّوا إليها تاء التأنيث، كما ردّوا الحرف الثالث المحذوف إلى أصله ؛ وذلك لخفّة الاسم الثلاثي؛ ولأنّ التصغير – كما تقدّم – وصف في المعنى، فكما جعلوا صفة هذه الأسماء مؤنّثة، فقالوا : شمسٌ منيرة، جعلوا تصغيرها بالتاء، فقالوا في شمس ويد وسنّ: شُمَيسَة، ويُدَيّة، وسُنَينَة[٥] .وقد شذّت أسماء من ذلك لم ترد إليها تاء التأنيث، كقولهم في حرب ودرع: حُرَيب، ودُرَيع[٦].

القسم الثاني: ردّ حرف مبدل إلى أصله.

لما كان للتصغير تغيير على أوّل أحرف الكلمة وثانيها– على ما تقدّم– فإنّه يردُّ الحرف الثاني المبدل إلى أصله متى زال موجب الإبدال، سواء أكان ذلك الحرف المبدل حرف علّة أم غير حرف

(١) ابن إياز، المحصول ، ١٤٣١هـ(١٠٨٣/٢).
(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي، ١٩٩٣م(٤٢٠) والشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢٨هـ،(٣٧٣/٧).
(٣) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٤٠٣هـ (٣٨٥/١).
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل١٤٣٥هـ (٢٤٦/٥).
(٥) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢٨هـ(٤٠٢/٧) ، وابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥هـ(٢٤٦/٥) ، وابن الخباز، توجيه اللمع،١٤٣٨هـ (٥٦٣) .
(٦) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية،١٤٢٨هـ (٤٠٤/٧).

علّة. فإذا كان الحرف المبدل حرف علّة ففي ذلك خمس صور:

الأولى: أن يكون المبدل ياءً، والمبدل منه واوا، نحو: قيمة وليّ، ففي (قيمة) أبدل الواو ياءً؛ لكسرة ما قبله، إذ الأصل: قِومَة من التقويم، فإذا صغّرتَ قلت: قُوَيمة، بردّ الياء إلى أصلها الواو؛ لأنّ العلّة التي لأجلها صارت الواو ياءً – وهي الكسرة قبل الواو – قد زالت في التصغير[١]. وفي (ليّ) أبدلت الواو ياءً؛ لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها، إذ الأصل: لَوْي[٢] من لويتُ، ولما أُبدلت الواو ياءً أدغمت في الياء قبلها على القاعدة المتقدّمة، فإذا صغّرت قلت: لُوَيّ، بردّ الواو الأصلية؛ لزوال موجب الإبدال.

الثانية: أن يكون المبدل واوا، والمبدل منه ياء، نحو: مُوقِن ومُوسِر، الواو فيهما مبدلة من ياءٍ؛ لسكون الياء ،وضمَّ ما قبلها، إذ الأصل فيهما: مُيقِن ومُيسِر، من اليقين واليسر، فإذا صغّرتَ رددتَ الواو إلى أصلها الياء؛ لزوال موجب الإبدال، فتقول: مُيَيْقِن ومُيَيْسِر[٣].

الثالثة: أن يكون المبدلُ ألفا، والمبدل منه واوا أو ياءً، نحو: ناب وباب، فإنّ الألف فيهما مبدلة؛ لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها. الألف الأولى مبدلة من ياءٍ؛ لقولهم في التكسير: أنياب، والألف الثانية مبدلة من واوٍ، لقولهم – أيضا – في التكسير: أبواب، فإذا صغّرتَ رددتَ الألف إلى أصلها الواو أو الياء؛ لزوال موجب الإبدال، إذ "الألف لا تثبُت مع انضمام ما قبلها"[٤]، تقول: نُيَيْب وبُوَيْب. وإذا كانت الألف مجهولة لم يُعلم أمبدلة من ياءٍ أو واوٍ ؟ ، فإنّ النحويين حكموا بإبدالها من واوٍ؛ لأنّ الواو في هذا الباب أكثر من ذوات الياء، لذلك تقول في سار: سُوَير، تريدُ السائر[٥].

الرابعة: أن يكون المبدل ياءً، والمبدل منه همزة، نحو ذيب، وبير، تخفيف ذئب وبئر، أُبدلت الهمزة ياءً؛ لسكونها، وكسر ما قبلها، فإذا صغّرتَ رددتَ الياء إلى أصلها الهمزة؛ لزوال علّة الإبدال، تقول: ذُؤَيب، وبُؤَيرة[٦].

الخامسة: أن يكون المبدل ياء، والمبدل منه حرفا مضاعفا، نحو: دينار وقيراط، الياء فيهما مبدلة من حرف مضاعف استثقالا للتضعيف[٧]، إذ أصلهما: دنّار وقرّاط، أُبدلت النون الأولى من (دنّار)، والراء الأولى من(قرّاط)؛ بدليل تكسيرهما على: دنانير وقراريط، فإذا صغّرتَ رددتَ الياء إلى أصلها؛ لزوال التضعيف، تقول: دُنَينِر وقُرَيرِط.

أمّا إذا كان المبدل غير حرف علّة، ففي ذلك صورة واحدة ،هي : أن يكون المبدل تاء والمبدل منه واوا أو ياءً، نحو: مُتّعِد ومُتّسِر، فإنّ التاء فيهما مبدلة؛" لوقوع تاء الافتعال بعدها" [٨] . الأولى من الواو؛ لأنّها من الوعد، والثانية من الياء؛ لأنّها من اليسر،

---

(١) ينظر : المصدر السابق(٣٤٨/٧).
(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي، ١٩٩٣م(٤٦٦).
(٣) ينظر: ابن يعيش، المقاصد الشافية، ١٤٢٨ه(٣٤٨/٧) ،وابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥ه(٢٤٨/٥).
(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥ه(٢٤٩/٥).
(٥) المصدر السابق(٢٤٩/٥).
(٦) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢٨ه(٣٥٣/٧).
(٧) ينظر: المصدر السابق(٣٥١/٧).
(٨) المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

فإذا صُغِّر ردّت التاء إلى أصلها الواو أو الياء ؛لزوال موجب الإعلال على مذهب الزجاج والفارسي[١]، تقول: مُوَيعِد، ومُيَيسِر. أمّا على مذهب سيبويه[٢] فإنّ التاء لا تُردُّ إلى أصلها؛ لبقاء موجب الإبدال، تقول: مُتَيعِد، ومُتيسِر، وكما قال الشاطبي: " الظاهر أنّ التصغير فيها غير مسموع، فالنظرانِ متقاربانِ" [٣].

وعلى ما تقدّم يمكن أن نستنتج ما يلي:

- أنّ قول النحويين" التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها"[٤] دقيق؛ لأنّ التصغير يردّ ثلاثة أشياء إلى أصولها: الحرف الثالث المحذوف، والحرف المبدل، وتاء التأنيث.

- أنّ سبب ردّ التصغير الأشياء إلى أصولها ثلاثة أشياء: أولها التغيير اللازم فيه من ضمّ الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة ممّا يستلزم ردّ حرف مبدل إلى أصله؛ لزوال موجب الإبدال. وثانيها بناء التصغير على فُعَيل؛ لأنّه يقتضي ردّ الحرف الثالث مما جاء ظاهره على حرفين؛ ليكتمل البناء. وثالثها مراعاة الأصل كما في ردّ تاء التأنيث ممّا جاء من الأسماء المؤنثة الثلاثية بغير علامة تأنيث. وهذا السبب – أعني ثالثها – أصدق ما يكون عليه الردّ؛ لأنّه ليس من أجل ضرورة التغيير في التصغير ولا بنائه. وعلى ذلك فإنّ قول بعض النحويين:" ردّ الشيء إلى أصله في التصغير ليس لأجل التصغير من حيث هو كذلك، بل لأجل الضرورة الداعية إلى الردّ "[٥]ليس على إطلاقه.

- أنّ التصغير قد يردّ شيئينِ في وقت واحد، كردّ الحرف الثالث المحذوف إلى أصله وتاء التأنيث في(يُدَيّة).

ثانيا: التكسير

هو ما تغيّر منه بناء الاسم؛ للدلالة على الثلاثة فأكثر، وقد سمّي بذلك تشبيها بتكسير الآنية[٦]، لما يحدث بسببه من تغيير للمفرد، وقد أحصى العلماء ستة أقسام للتغيير[٧]: تغيير بزيادة وتبدّل شكل، نحو: جَمَل وجِمال، وتغيير بنقص وتبدّل شكل، نحو: رَغيف ورُغُف، وتغيير بزيادة ونقص وتبدّل شكل، نحو: رغيف ورِغفان، وتغيير بزيادة دون تبدّل شكل، نحو: صِنو، وصِنوان، وتغيير بنقص دون تبدلّ شكل، نحو: تُخَمة وتُخَم ،وتغيير بتبدلّ شكل فقط، نحو: أَسَد وأُسْد.

ونتيجة لهذه التغييرات رُدَّت أشياء في التكسير إلى أصولها. وهذه الأشياء التي ردّت إلى أصولها تنقسم –كالتصغير– قسمين: ردّ حرف محذوف إلى أصله، وردّ حرف مبدل إلى أصله المبدل منه.

القسم الأول: ردّ حرف محذوف إلى أصله.

تقدّم أنّ الاسم المحذوف إمّا أن يكون أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، فإن كان في أولها(الفاء) فإنّ ذلك يكون في المصادر، نحو: عِدة وزِنة، والمصادر لا

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية،١٤٢٨ه (٣٥٤/٧).
(٢) المصدر السابق (٣٥٤/٧).
(٣) المصدر السابق(٣٥٤/٧).
(٤) الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢٨ه (٣٥٤/٧).
(٥) المصدر السابق (٣٥٤/٧).
(٦) ينظر: الفارسي، التكملة ، ١٤١٩ه(٤٠٨).
(٧) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢٨ه(٩/٧-١٠) والأشموني، شرح الألفية، (١٥٩٨/٤).

تكسّر، وحينئذٍ يكون التكسير قاصرا عن التصغير في ردّ ذلك المحذوف.

وإذا كان المحذوف من وسط الكلمة(العين)، نحو: مُذ تخفيف مُنذ، وسَه لغة في الاست، فإنّ التكسير كالتصغير يردّ ذلك المحذوف، تقول: أمناذ وأستاه، كقُفْل وأَقفال، وجَمَل وأَجَمال.

أمّا إذا كان المحذوف آخر الكلمة (اللام) فإنّه– كما تقدّم– يكون على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يكون المحذوف بلا عوض ولا إبدال، نحو: دم، وحَم وحَر. ففي (دمٍ) حذفت الياء، فإذا كسّرتَ رددتَها، تقول: دِماء على وزن فِعال، ودُمِيّ على وزن فُعُول، أُبدلت الياء في (دماءٍ) همزة؛ لتطرّفها بعد ألف زائدةٍ ، إذ الأصل: دماي ، مثل بناءٍ وبناي، كما أُبدلت الواو في (دُمِيّ) ياءً؛ لاجتماعها مع الياء، والأولى منهما ساكنة، ثمّ أُدغمت الياء في الياء، وأبدلت ضمّة الميم كسرة من أجل الياء بعدها. وفي (حم) حذفت الواو، فإذا كسّرتَ رددتها، تقول: أَحماء على وزن أَفعال، نحو: أب وآباء، وقد أُبدلت الواو فيه همزة على نحو ما تقدّم في دِماء، إذ الأصل: أحماو. وفي حَر، حذفت الحاء، فإذا كسّرتَ رددتها، تقول: أحراح ، بردّ الحاء المحذوفة، كما رُدَّت في التصغير.

الضرب الثاني: أن يكون المحذوف بعوضٍ، إمّا في أوّله أو في آخره، فإن كان في أوله، نحو: ابن واسم، فإنّ التكسير يردّ المحذوف إلى أصله، ويستغني عن همزة الوصل؛ لتحرّك ما بعدها، تقول: أبناء وأسماء، بإبدال الواو المحذوفة همزة ؛للعلّة المتقدّمة في دِماء، والأصل: أبناو وأسماو.

وإن كان في آخره فإنّ الأصل أن يجمع بالألف والتاء، نحو: سنة وسنوات، وعضة وعضوات[١]، وقد يكسّر، فإن كسّر فإنّ التكسير يردّ الحرف المحذوف إلى أصله، نحو: شفة وشاة، التاء فيهما عوض عن الهاء المحذوفة، والأصل: شفهة، وشوهة[٢]، تقول في التكسير: شفاة وشياه، كجَفنة وجِفان، ورَقبة ورِقاب[٣]، وقد أُبدلت الواو فيهما ألفا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها.

الضرب الثالث: أن يكون المحذوف مبدلا عنه، نحو: أخت وبنت، وفي هذا الحال يجمع جمع مؤنث سالما، فيُقال: أخوات وبنات، ولا يكسّر، وحينئذ– أيضا– يقصر التكسير هنا عن التصغير في ردّ هذا المحذوف.

القسم الثاني: ردّ حرف مبدل إلى أصله المبدل منه.

وفي هذا الحال إمّا أن يكون المبدل عينا أو لاما. فإن كان عينا فإنّه يكون مبدلا عن ألف أو ياءٍ، وفي كلتا الحالتين يردّ التكسير المبدل إلى أصله المبدل عنه. إذ تُردّ الألف إلى أصلها الواو أو الياء، نحو: مال و ناب، تقول: أموال وأنياب. كما تُردّ الياء إلى أصلها الصحيح المبدل منه، فتقول في دينار وقيراط: دنانير وقراريط، فتردّ النون المبدلة ياءً في دينار، كما

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥ه (١٧٥/٧).
(٢) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٤٠٣ه(٦٢٤/٢-٦٢٦).
(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥ه (١٧٥/٧).

تردّ الراء المبدلة ياءً في قيراط، على النحو الذي تقدّم في التصغير.

أمّا إذا كان المبدل لاما، فإمّا أن يكون المبدل همزة أو ألفا، فإن كان ألفا، فإنّ التكسير يردّه إلى أصله الواو أو الياء، نحو: فتى وعصا، الألف مبدلة من ياءٍ في فتى؛ لقولهم: فَتَيان، ومبدلة من واو في عصا؛ لقولهم في الجمع: عَصَوات، فإذا كسّرتَ رددتَ الألف إلى أصلها، تقول: فِتيان على وزن فِعلان، وفِتية على وزن فِعلة، كما تقول: فُتِيّ على وزن فُعُول، إذ الأصل: فُتُوْو، فأُبدلت الواو المتطرفة ياءً؛ لوقوعها بعد ضمّة، باعتبار الواو الساكنة غير موجودة ، إذ ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها ضمّة[1]. ثمّ تبدل الواو ياءً؛ لاجتماعها مع الياء، والأولى منهما ساكنة، ثمّ تدغم الياء في الياء، وتبدل – أيضا– ضمّة العين كسرة؛ لتصح الياء[2]. وقد شذّ عدم قلب واو فعول ياء؛ تنبيها على الأصل، فقالوا: فُتُوّ. وتقول في تكسير عصا: عُصِيّ على وزن فُعُول، والأصل: عُصُوو، فحصل بها ما حصل في فُتِيّ.

وإن كان المبدل همزة فإنّ التكسير – أيضا – يردّه إلى أصله المبدل منه الواو أو الياء، نحو: كساء وبناء، الهمزة فيهما مبدلة عن واو وياء، إذ الأصل، كساو وبناي، فلمّا تطرّفتا بعد ألف زائدة أُبدلتا همزة، فإذا كسّرتَ رددتَ الهمزة إلى أصلها، تقول: أكسية وأبنية على وزن أَفعلة، وقد أبدلت الواو في أكسية ياء؛ لتطرفها بعد كسرة، إذ الأصل: أكسوِة.

ويلاحظ ممّا تقدّم مايلي:

- أن تغيير بناء المفرد هو السبب في ردّ التكسير شيئينِ إلى أصلهما : الحرف المبدل، والحرف الثالث المحذوف.
- التكسير كالتصغير في ردّ الأشياء إلى أصولها، لكنّ التكسير يقصر عن التصغير في ردّ ثلاثة أحرف إلى أصلها: الحرف المحذوف الأول من الكلمة، والحرف المحذوف المبدل عنه، وتاء التأنيث. وعلى ذلك يمكن القول بأن التكسير أقوى من التصغير في هذا الباب .

ثالثا: النسب

هو إحداث تغيير ؛للدلالة على نسبة معنًى ما لذلك الاسم[3]. والغرض منه جعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أصل تلك المدينة أو الصنعة[4]. والتغيير الذي يُحدثه نوعانِ: قياسي، وسماعي، فالقياسي مطّرد، " زيادة ياء مشدّدة في آخر الاسم، وكسر ما قبلها" فيما قلّت حروفه أو كثُرت"[5] .وقد يُستغنى عن هذه الياء المشددة بالتاء، كقولهم: نبّال، لصاحب النبل. والسماعيّ خارج عن الاطّراد، وهو على ثلاثة أقسام: ما كان قياسه ألا يُغيّر بغير زيادة على ما اقتضى القياس منه من التغيير، فغيّرته العرب شذوذا، نحو قولهم في قُريش:

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي، ١٩٩٣م (٤٦٧).
(٢) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٤٠٣ه (٥٥١/١).
(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢٨ه (٤٢١/٧).
(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥ه(٢٨٣/٥).
(٥) المصدر السابق (٢٨٣/٥).

قُرَشِيّ؛ لثقل اجتماع الياءات في الكلمة حال قولهم على القياس: قُرَيشيّ ، وما كان قياسه أن يُغيّر فلم يُغيّر شذوذا على عكس الأوّل، مثل قولهم في عليّ: علييّ ؛تشبيها بظبييّ، ولم يحفلوا فيه باجتماع الياءات وثقلها، وما كان قياسه أنّ يُغيّر تغيّرا ما، فغُيّر تغييرا آخر شذوذا، نحو قولهم في زبينة: زبانيّ، استثقالا منهم للياء حال قولهم على القياس: زبينيّ [١].

ويترتّب على التغيير القياسيّ أمرانِ في بنية الكلمة: حذف، وإبدال، لكن لا يلزم على الإبدال إعادة حروف إلى أصولها، وإنّما يلزم ذلك في الحذف وفق البيان الآتي:

تقدّم أنّ المحذوف من بنية الكلمة إمّا أن يكون أوّل الاسم أو وسطه أو آخره، فإن كان المحذوف أوّل الاسم(الفاء) أو وسطه(العين) فإنّ الأصل ألا يردّ النسب ذلك المحذوف إلى أصله؛ لبعد أوّل الاسم ووسطه عن ياء النسب[٢]، لكن إذا كان الاسم محذوف الأوّل(الفاء) ولامه ياء فإنّ النسب يردّ ذلك المحذوف إلى أصله، كشِيَة[٣]، ودِيَة، إذ الأصل فيهما: وِشْيَة، و وِدْيَة، من وشى يشي، و ودى يدي، فحذفت الواو؛ لحذفها من المضارع، ونقلت حركتها على ما بعدها، وعوّض عن الواو التاء في الآخر، فإذا نسبت إليها، حذفت تاء التأنيث، فبقيت الكلمة على حرفينِ ثانيهما حرف علّة، فوجب ردّ الواو المحذوفة، وإبدال الياء التي هي لام الكلمة واوا؛ كراهة اجتماع ثلاث ياءات، وفتح الحرف الثاني(العين) عند جمهور النحويين، فتقول: وِشَوِيّ، و وِدَوِيّ. وذهب الأخفش إلى إبقاء الياء التي هي لام الكلمة على حالها، وكذا إبقاء الحرف الثاني(العين) على سكونها، فيقول: وِشْيِيّ، كظَبْيِيّ في ظبية[٤].

أمّا إذا كان المحذوف آخر الاسم(اللام) فإنّ جمهور العلماء قد توصّلوا إلى قياسٍ متّبع، هو: أنّ ما لزم ردّه في التثنية أو جمع المؤنث السالم فإنّه يلزم ردّه في النسب، سواء أكان المحذوف بعوض، نحو: سنة وعضة، أو بإبدال، نحو: أخت، أو بلا عوض ولا إبدال نحو: أخ وأب. تقول سَنَوِيّ، وعِضَوِيّ بردّ الواو المحذوفة؛ لردّها في جمع المؤنث السالم حين قالوا: سنوات وعضوات[٥]، وقد تقول: سَنَهِيّ بردّ الهاء المحذوفة لقولهم- أيضا- فيها سنهات[٦]. وتقول: أَخَوِيّ بردّ الواو المحذوفة المبدل عنها في أخت ؛لردّهم إيّاها في جمع المؤنث السالم حين قالوا: أخوات. ويونس[٧] يخالف النحويين في ذلك- أعني أخت-، ويرى أنّ النسب إليها: أُختيّ على عدم اعتبار التاء بدلا من الواو. وتقول: أَخَوِيّ وأَبَوِيّ في أخ وأب، بردّ الواو المحذوفة؛ لردّهم إياها في التثنية: أخوانِ وأبوانِ.

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية بتصرف، ١٤٢٨هـ،(٥٩٦/٧).
(٢) المصدر السابق(٥٤٤/٧).
(٣) الشية : كل لون يخالف معظم جسم الحيوان . ينظر : الجوهري، الصحاح (وشى) ، ١٤٠٤هـ،(٢٥٢٤/٦).
(٤) ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥هـ (٥/ ٣١٤) ، و الشاطبي، المقاصد الشافية ١٤٢٨هـ،(٥٥٨/٧، ٥٧٠).
(٥)ينظر : الشاطبي، المقاصد الشافية، ١٤٢٨هـ (٥٤٨/٧).
(٦) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٤٠٣هـ(٦٢٤/٢-٦٢٦).
(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥هـ (٣١٧/٣) والأزهري، التصريح ، ١٤١٨هـ (١٤/٥).

أمّا إذا ما لزم ردّه في تثنية أو جمع مؤنث سالم، نحو: يد ودم؛ لقولهم في التثنية: يَدانِ ودَمانِ فإنّه يجوز في النسب عدم الردّ ؛" لأنّه لم يظهر في تثنية ولا جمع[١]"، تقول: يَدِيّ ودَمِيّ، ويجوز ردّ المحذوف إلى أصله، فتقول: يَدَوِيّ ودَمَوِيّ، بردّ اللام المحذوفة التي هي الياء؛ لقولهم في التكسير: أيدٍ وأيادٍ، ودُمِيّ ودِماء، وقد أُبدلت الياء واوا" كراهة اجتماع الكسرة والياءات" [٢]، إذ الأصل: يَدَيِيّ ودَمَيِيّ.

ويحملون على ذلك مَن لغته الردّ في التثنية أو جمع المؤنث السالم أو عدم الردّ، فمن قال: مثلا: هنوانِ في التثنية، وهنوات في جمع المؤنث السالم بردّ اللام المحذوفة التي هي الواو لزم أن يردّ في النسب، فيقول: هنويّ لا غيرُ. ومَن قال: هنانِ وهنات بعدم ردّ المحذوف جاز له في النسب الردّ وعدمه، يقول: هنويّ وهنيَ[٣].

وبناء على هذا نصّ سيبويه – وتبعه النحويون[٤] من بعده – على أنّ النسب[يسميه الإضافة] أقوى في ردّ الحروف المحذوفة إلى أصولها من التثنية وجمع المؤنّث السالم؛ لأنّه – كما تقدّم – يردّ المحذوف في نحو أب وأخ ما لا يردّه المثنى وجمع المؤنّث السالم، يقول: " فلمّا أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل، إذ كانت تقوى على الردّ فيما لا يخرج لامه في تثنية ولا في جمعه بالتاء" [٥]، ويقول: " وقالوا فموان، فإنّما تردّ في الإضافة، كما تردّ في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تثنّي به، إلا أنّ الإضافة أقوى على الردّ، فإن قال: فمانِ فهو بالخيار، إن شاء قال: فَمَوِيّ، وإن شاء قال: فَمِيّ، ومَن قال: فموان ، قال : فَمَوِيّ على كلّ حالٍ "[٦].

هذا، وقد عاب ابن الحاجب على النحويين قياسهم المذكور، فقال:" ردّ النسب إلى المثنى والجموع إحالة إلى جهالة" [٧]، وقد صدق ؛لأنّ التثنية وجمع المؤنث السالم غير دقيقين في ردّ المحذوف كما سيأتي، فقد قيل في تثنية أب وأخ : أبانِ وأخانِ [٨]، من غير ردٍّ للمحذوف إلى أصله، كما قيل في جمع: ثبة وظبة: ثبات وظبات [٩]من غير ردٍّ للمحذوف إلى أصله.

وعموما يمكن القول إنّ النسب– مع كثرة ما يحدثه من تغيير– أقلّ من سابقيه التصغير والنسب في ردّ الحروف إلى أصولها. وإذا كان أقلّ منهما فهو أضعف.

رابعا: التثنية

هي ضمّ اسم إلى اسم مثله، بإحداث زيادة في آخره، عبارة عن ألفٍ ونونٍ حال الرفع، وياءٍ ونونٍ حالتي النصب والجرِّ. وعليه فإنّ الأصل ألا تُحدث التثنية تغييرا على بنية الاسم، لكن لما كانت الزيادة في

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥ه (٣/٣١٦).
(٢) الأزهري، التصريح ، ١٤١٨ه (٥/٩٦).
(٣) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية بتصرف، ١٤٢٨ه (٧/٥٥٠)
(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٤٣٥ه (١٣/٣٣) ،وابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥ه (٥/٣٠) ، والشاطبي، المقاصد الشافية بتصرف، ١٤٢٨ه (٧/ ٥٤٩).
(٥) سيبويه، الكتاب، ١٤١١ه (٣/ ٣٥٩).
(٦) سيبويه، الكتاب ، ١٤١١ه(٣/ ٣٦٦).
(٧) الرضي، شرح الشافية، ١٤٠٢ه (٢/ ٩٥) نقلا عن شرح ابن الحاجب .
(٨) ينظر: الرضي، شرح الشافية، ١٤٠٢(٣/٣٥٥-٣٥٦).
(٩) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥ه(٥/٢٣).

الآخر، فإنّه قد يحصل تغيير على الحرف الأخير من الاسم، ومِن ثمّ تعود أحرف إلى أصلها في حالتينِ:

الأولى: أن يكون الاسم المراد تثنيته اسما مقصورا على ثلاثة أحرف، فإنّ الألف لا بُدَّ أن تبدل إلى أصلها المبدل منه واوا أو ياءً؛ لأنّ" علامة التثنية(الألف والنون والياء والنون) لا بدّ من فتح ما قبلها، والألف لا تقبل الحركة، ولا يمكن حذف الألف؛ لالتباس المثنى بالمفرد عند الإضافة"[١]، إذ عند الإضافة تحذف النون من المثنّى، فيلزم أن تقول: عصا زيدٍ، ورحا عمرٍو، فيحصل اللبس مع المفرد[٢].

وقد تبيَّن للبصريين[٣] أنّ ما أصله الواو ردّ في التثنية إلى الواو، وما كان أصله الياء ردّ في التثنية إلى الياء، سواء أكان أوّل الاسم المفرد مفتوحا أم مكسورا أم مضموما، تقول في تثنية عصا وقفا: عَصَوانِ وقفوانِ، بردّ الألف إلى أصلها الواو؛ لقولهم في التكسير: عُصِيّ وقُفِيّ على وزن فُعُول، وأَعصٍ على وزن أَفعل، وأقفاء على وزن أفعال، وقد أبدلت الواو ياءً فيها جميعا للعلل المتقدّمة.

وتقول في تثنية فتى وعمى: فَتَيانِ وعَميانِ بردّ الألف إلى أصلها الياء؛ لقولهم في التكسير: فِتيان وعِميان على وزن فِعلان.

وتبيّن للكوفيين[٤] أنّ الذي ذكره البصريون مُختَصٌّ بالمفتوح الأول، أمّا المكسور الأوّل كالرِّبا، أو المضموم الأوّل، كالضُّحى فإنّه يجب أن تبدل الألف فيها ياءً، سواء أكانت الألف مبدلة في أصلها عن ياء أو واو؛" لئلا تتثاقل الكلمة بالواو في العجز، مع الضمّة أو الكسرة في الصدر"[٥].

الثانية: أن يكون الاسم المراد تثنيته محذوف اللام، بلا عوض ولا إبدال، فقد وضع بعض النحويين[٦] معيارا، فقالوا: ما رُدَّ في الإضافة إلى أصله ردّ في التثنية، وما لم يردّ في الإضافة إلى أصله لم يردّ في التثنية، تقول في أخٍ وأبٍ وحمٍ: أخوانِ وأبوانِ وحموانِ؛ لقولهم في الإضافة: أخوك وأبوك وحموك، فتردّ اللام المحذوفة إلى أصلها الواو. وتقول في يد ودمٍ وغدٍ: يدانِ ودمانِ وغدانِ ،من غير ردّ اللام المحذوفة منها؛ لأنّها لم تردّ في الإضافة، إذ تقول: يدك ودمك وغدك.

وعلى هذا نصّ ابن يعيش على أنّ التثنية أقوى في الردّ من الإضافة، يقول: "فلمّا قويت التثنية على ردّ مالم تردّه الإضافة صارت أقوى من الإضافة في باب الردّ"[٧].

ولا شكّ أنّ ما قاله صحيح، لكنّ المعيار الذي بنى عليه الكلام غير دقيق؛ لأنّه ورد عن العرب عدم ردّ اللام إلى أصلها في التثنية مع ردّها إلى أصلها في

(١) الأزهري، التصريح ، ١٤١٨ه (٤٥/٥).
(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥ه (٢٣/٥).
(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥ه (٢٣/٥).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٢٣/٥).
(٥) الرضي، شرح الشافية، ١٤٠٢ه(٣٥٣/١-٣٥٤).
(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥ه (٣٠/٥)، وابن مالك، التسهيل، ١٣٨٧ه (١٩) وأبو حيان، التذييل والتكميل،١٤٢٦ه (٦١/٢).
(٧) ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥ه (٣٠/٥).

الإضافة، فقد قيل: أبان وأخان في أب وأخ[١]، كما ورد عنهم ردّ اللام المحذوفة إلى أصلها في التثنية مع عدم ردّها إلى أصلها في الإضافة، إذ قيل: يديانِ ودميانِ في يدٍ ودمٍ[٢].ثمّ إنّ هذا المعيار مبني على أحد اعتبارينِ:

الأول: أنّ الواو والألف والياء في الأسماء الستة إذا أضيفت لغير ياء المتكلم كالعوض عن اللام المحذوفة التي هي الواو، يقول ابن يعيش: " وإنّما أعربت هذه الأسماء بالحروف؛ لأنّها أسماء حذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمّنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها"[٣].

الثاني: أنّ الأسماء الستة إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم معربة بحركات مقدّرة، والواو هي لام الكلمة، وقد أُبدلت ألفا حال النصب ؛لانفتاح ما قبلها، كما أُبدلت ياء حال الجر ؛لانكسار ما قبلها. والمسألة خلافية[٤]، والأولى القول بأنّ التثنية – وإن كانت أقوى من الإضافة في الردّ – قد تردّ اللام المحذوفة إلى أصلها، وقد لا تردّها ،من غير ذكر للإضافة.

خامسا: الإضافة

الإضافة إسناد اسم إلى اسم وجرّه إليه؛ لإفادة التعريف أو التنكير أو التخفيف، ولذلك هي بعيدة التأثير على بنية الكلمة، لكن تقدّم في التثنية أنّ بعض النحويين يرون الإضافة تردّ اللام المحذوفة من بعض الأسماء الستة، إذ تردّ الواو المحذوفة من (أخ وأب وحم) في اللغة المشهورة، والواو المحذوفة من (هن) في اللغة غير المشهورة وذلك إذا أضيفت هذه الأسماء جميعا لغير ياء المتكلم، تقول: هذا أبوك وأخوك وحموك وهنوك. بل إنّ هؤلاء النحويين يفاضلون بين التثنية والإضافة في قوة ردّ المحذوف، إذ يرون التثنية أقوى في الردّ من الإضافة، يقول ابن يعيش:" رأينا التثنية تردّ الذاهب الذي لا يعود في الإضافة، كقولك في يد: يديانِ، وفي دم: دميانِ، وأنت تقول في الإضافة: يدك ودمك، فلا تردّ الذاهب، فلمّا قويت التثنية على ردّ ما لم تردّه الإضافة صارت أقوى من الإضافة في باب الردّ"[٥].

والأولى – كما تقدّم – عدم اعتبار الإضافة رادّة للام المحذوفة في الأسماء الستة، ولو كان للإضافة تأثير على ردّ حرف إلى أصله لوجدناها رادّة لحروف أخرى غير اللام، ومن ثَمّ يسقط التفاضل بينها وبين التثنية في قوة الردّ.

سادسا: جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم لا يكاد يختلف عن المثنّى، فهو زيادة ألف وتاء على الاسم؛ للدلالة على جمع الإناث، كما أنّ التثنية زيادة ألف ونون، أو ياء ونون على الاسم المفرد ؛للدلالة على تثنيته، فتقول في هِند: هِندات، وفي زيدٍ: زيدانِ. ولذلك قيل: "التثنية وجمع السلامة أخوانِ"[٦].

---

(١) ينظر: الرضي، شرح الشافية، ١٤٠٢ه (٣/٣٥٥-٣٥٦).
(٢) ينظر: المصدر السابق(٣/٣٥٦).
(٣) ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥ه (١/١٣٥).
(٤) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ١٤١٨ه (١/١٧) وابن عنقاء، تشنيف السمع شرح شروط التثنية والجمع،١٤٣٦ه (٣٢٠-٣٢٢).
(٥) ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥ه (٥/٣٠).
(٦) الأزهري، التصريح ، ١٤١٨ه (٥/٥٧).

وعليه فإنّ الأصل – كما هو حال التثنية – ألا يحدث تغييرا على بنية الكلمة ،لكن لما كانت الزيادة في آخره، فإنّه قد يحدث تغييرا على آخر الاسم المفرد، وذلك في ثلاث حالاتٍ:

الأولى: أن يكون أصل الاسم المراد جمعه جمع مؤنث اسما مقصورا على ثلاثة أحرف، فدخلته تاء التأنيث، كقناة وغزاة وفتاة، فإنّ جمع المؤنث السالم كالمثنى يردّ الألف إلى أصلها الواو أو الياء، تقول: قنوات وغزوات، فتردّ الألف إلى أصلها الواو، وتقول: فتيات، فتردّ الألف إلى أصلها الياء[١].

الثانية: أن يكون الاسم محذوف اللام عُوِّضَ عنه بالتاء، فإنّ العرب قد تردّ اللام المحذوفة إلى أصلها حال جمعه جمع مؤنث سالما؛ تنبيها على أصله[٢]، فيقولون في سنة وهنة وعضة: سنوات وهنوات وعضوات، فيردّون اللام المحذوفة إلى أصلها الواو[٣]؛ لأنّ أكثر ما حذف لامه إنّما هو من الواو[٤]. والوجه عندهم جمع هذه الأسماء من غير ردّ للمحذوف؛ لأنّ التاء في المفرد عوض عن المحذوف، فيقولون في قُلة وثُبة وظبة: قلات وثبات وظبات[٥]. وقد جمعوها جمع مذكر سالما عوضا عن اللام المحذوفة، فقالوا: سنون وبنون وقلون، كما جمعوها جمع تكسير على ما تقدّم، فقالوا في نحو: شفة وشاه: شفاة وشياة.

وقد فصّل الرضي في ردّ جمع المؤنث السالم هذه الأسماء؛ لأنَّ منها ما هو مفتوح الأول، ومنها ما هو مضموم الأوّل، ومنها ما هو مكسور الأوّل، فقال عن المفتوح الأوّل: " ردّ اللام في جمعه بالألف والتاء أكثر، كهنوات وسنوات وضعوات، في هنة وسنة وضعة، وذلك لخفّة الفتحة"، وقال عن المكسور الأوّل:" وترك الردّ فيه أكثر ،كمئاتٍ ورئاتٍ؛ لثقل الكسرة"، وقال عن المضموم الأوّل:"لم يَرِد فيه الردّ، كثُبات وظُبات وكُرات؛ لكون الضمّ أثقل الحركات" [٦].

ثالثا: أن يكون الاسم محذوف اللام، وقد أبدل عنه تاءً، كأخت وبنت، فإنّ جمع المؤنث السالم قد يردّ اللام المحذوفة إلى أصلها، وقد لا يردّها، تقول: أخوات، بردّ اللام إلى أصلها الواو، وتقول: بنات، من غير ردَّ اللام.

وبالجملة يمكن القول أنّ جمع المؤنث السالم أكثر من التثنية في الردّ، وإذا كان أكثر فهو أقوى.

أهم نتائج البحث:

- جملة الأسماء التي تردّ الحروف إلى أصولها خمسة: التصغير والتكسير والنسب والتثنية وجمع المؤنث السالم.

- ما قاله بعض النحويين من أنّ الإضافة تردّ الحرف المحذوف من بعض الأسماء الستة ليس بصحيح.

---

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية بتصرف، ١٤٢٨ه (٤٥٧/٦) .
(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥ه (١٠١/٥).
(٣) ينظر: ابن عصفور، المفتاح في شرح أبيات الإيضاح،١٤٣٦ه (٤٧٠/٢).
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٣٥ه (١٧٥/٥).
(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٣٥ه، (٣٠/٥).
(٦) الرضي، شرح الشافية، ١٤٠٢ه (٣٩٠/٣).

- مقياس مفاضلة العلماء بين الأسماء التي تردّ الحروف إلى أصولها إنّما هو كثرة الردّ وقلّته ، فالأكثر ردّا هو الأقوى ، والأقل ردّا هو الأضعف .

- يمكن ترتيب الأسماء التي تردّ الحروف إلى أصولها من حيث القوة على النحو الآتي : التصغير فالتكسير فالنسب ثمّ جمع المؤنث السالم فالتثنية .

- كثيرا ما يحمل العلماء بعض الأسماء التي تردّ الحروف إلى أصلها على بعض؛ ليضبطوا ما يردّ وما لا يردّ.

- الحروف التي تردّ إلى أصولها نوعان: حرف محذوف، وحرف مبدل.

- ينفرد النسب من بين الأسماء المذكورة بعدم ردّ حرف مبدل إلى أصله.

- ثلاثة أسباب لردّ الحروف إلى أصلها : التغيير اللازم في تلك الأسماء، وبناء الصيغة، ومراعاة الأصل. والسبب الأول هو الأكثر، والسببان الثاني والثالث الأقلّ.

المــراجــع

- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٨هـ.

- تداخل الأصول اللغوية، عبدالرزاق الصاعدي، ط١، المدينة المنورة، مركز النشر بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٩هـ.

- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي ،تحقيق: حسن هنداوي، ط١، الرياض، مكتبة كنوز أشبيليا، ١٤٢٦هـ.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات،[د.ط]،القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

- تشنيف السمع بشرح شروط التثنية والجمع، لابن عنقاء، تحقيق: محمد حسن العمري،ط١، أبها، منشورات نادي أبها الأدبي، ١٤٣٦هـ.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، ط:١،القاهرة،دار الزهراء، ١٤١٨هـ.

- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق :كاظم المرجان، ط:٢، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: عبد الله الحاج، ط١، الدمام، مكتبة المتنبي، ١٤٣٨هـ.

- الحلل في إصلاح الخلل، لابن السيد، تحقيق/ سعيد عبدالكريم سعودي.

- رد الألفاظ إلى أصولها، عبدالكريم الزهراني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

- شرح ألفية ابن مالك، للأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد،ط:٢، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٣٩م.

- شرح التصريف الملوكي، لابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوه، ط١، حلب، المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ.

- شرح الشافية، للرضي، تحقيق: محمد نور، وآخرين،ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: محمد عبد الله جبر، ط٣، القاهرة، دار الكتب، ١٤٣٥هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق/ عبداللطيف الخطيب، ط١، الكويت، دار العروبة،١٤٣٥هـ.
- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق :عبدالسلام هارون، ط:١، بيروت، دار الجيل، ١٤١١هـ.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تحقيق: شريف النجار، ط١، عمّان، دار عمّار،١٤٣١هـ.
- المساعد على تسهيل ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق :محمد كامل بركات،ط:٢، مكة المكرمة، معهد البحوث بجامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور، تحقيق: رفيع السلمي، ط١، الرياض، مركز الملك فيصل، ١٤٣٦هـ.
- المقاصد الشافية، للشاطبي ،تحقيق: عبدالرحمن العثيمين وآخرين، ط:، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوه، ط٥، بيروت، دار العربية للكتاب، ١٤٠٣هـ.

What is the letters to their origins in the names Between strength and weakness

Rafaai gazia nafea al suiami

Professor of Arabic Language and Grammar
King Abdulaziz University in Jeddah

Abstract. the purpose of the research is to collect the letters to their names in the names, and to study them in detail; to invoke the stronger and weaker ones in the response. He found results, including that the letters to their origins in the names of five, could be arranged according to the force on the following: miniaturization and decomposition of the proportion of the feminine and peace and Deuteronomy. And the scale of trade between them is the frequency of response.